

تخيلات براميل باتن بخصوص عمليات الاغتصاب

تحليل نقدي لتقرير الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي أثناء هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر

أولاً-
البعثة

1. نشرت الأمم المتحدة تقارير عديدة عن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وظلت عموماً تُطبّق معايير صارمة للأدلة والقانون (انظر على سبيل المثال التقارير الكبيرة الحجم حول [الهجوم الإسرائيلي على غزة في 2008-2009](#)، والقمع الإسرائيلي [لمسيرات العودة الكبرى في غزة في عام 2018](#)). لكن الأمم المتحدة خضعت أحياناً للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل، وعملت بالتالي على تبييض صفحة إسرائيل (انظر على سبيل المثال التقرير الذي جرى بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن [الهجوم الإسرائيلي على قافلة سفن إنسانية متجهة إلى غزة في عام 2010](#)، والتقرير حول [الهجوم الإسرائيلي على غزة في عام 2014](#)).
2. صدر مؤخراً تقرير جديد بتكليف من الأمين العام ("تقرير البعثة: زيارة رسمية لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، 29 كانون الثاني/يناير-14 شباط/فبراير 2024"). المؤلفة الرئيسية للتقرير هي براميل باتن، "الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع"، وموضوع التقرير هو العنف الجنسي المرتكب من قبل الفلسطينيين في غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلى ضوء الطبيعة المهيجة بصفة خاصة لموضوع التقرير، يتسم التقرير بأنه وثيقة هزيلة مؤلفة من 17 صفحة فقط. وكان تقرير الأمم المتحدة عن العنف أثناء مسيرات العودة الكبرى في عام 2018 قد بلغ 250 صفحة.
3. إن الولاية التي كُلِّفت بها البعثة التي ترأسها باتن تثير الحيرة. فقد صرح بيانها الصحفي الأولي (24 كانون الثاني/يناير 2024) بأن هدف البعثة هو "جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها والتحقق منها بخصوص مزاعم حدوث العنف الجنسي. بيد أن البيان يؤكد على أنه رغم شمول البعثة على فريق صغير من الخبراء الفنيين، إلا أن "البعثة لا تنوي التحقيق وهي ليست بعثة تحقيق بطبيعتها". فإذا كانت البعثة، من ناحية أولى، مكلفة "بجمع الأدلة بخصوص العنف الجنسي وتحليلها والتحقق منها"، وقد أشارت في تقريرها إلى "النتائج" التي توصلت إليها وأنها "تحققت" من حالات مزعومة بارتكاب عنف جنسي؛ إلا أن البعثة، من ناحية ثانية، تعلن بكل تأكيد بأنها "ليست بعثة تحقيق بطبيعتها" —إذاً ماذا كانت هذه البعثة بالضبط؟ وقد أشار البيان الصحفي أيضاً إلى أن البعثة "تهدف إلى منح صوت للناجيات، والشهود، والرهائن الذين أفرج عنهم/ عنهن مؤخراً" ممن عانين من العنف الجنسي. ولكن إذا لم تكن البعثة هي هيئة تحقيق، فيسكون من العجب العجيب كيف عرفت أي "صوت" ستعليه وتوصله. أليس ذلك شبيهاً بوضع العربية أمام الحصان؟
4. يُصدر التقرير أحكاماً متميزة لن تكون حتى هيئة تحقيق منشأة حسب الأصول مؤهلة لإصدارها في الظروف العادية، ويستخلص توصيفات قانونية —"أسساً معقولة للاعتقاد" في مقابل "معلومات واضحة ومقتعة" (أيضاً: "نتيجة وقائية" — وهو توصيف نادراً ما يرد في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة (أو الجماعات المعنية بحقوق الإنسان). وتتمثل الممارسة المعيارية في تحديد ("أسس معقولة للاعتقاد") محتملة بحدوث خروقات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومن ثم الدعوة إلى إجراء تحقيق رسمي بشأنها. بيد أن بعثة باتن، رغم إقرارها بأنها شيء أقل من هيئة تحقيق، تطلق أحكاماً تتجاوز تجاوزاً كبيراً ما تقوم به هيئات التحقيق العادية إلى درجة التوصل إلى أحكام شبه أكيدة ("نتيجة وقائية") تلائم الأحكام التي تصدرها محكمة منشأة بموجب القانون. وثمة أمر أكثر غرابة حتى من ذلك، وهو أن بعثة باتن أصدرت هذه الأحكام النهائية حتى في الوقت الذي أقرت فيه بوجود قيود شديدة فرضتها محدودية الأدلة وضيق الوقت.
5. وإذا لم تكن البعثة هيئة تحقيق حسب الأصول؛ وإذا كان من الصعب العثور على أدلة كافية؛ وإذا كان الوقت المتاح لها ضيقاً لإتمام المهمة—إذا كان كل ذلك صحيحاً، فبالتالي من غير الواضح لماذا توصلت بعثة باتن لأية استنتاجات، سواء أكانت أولية أم أكيدة. لم هذه العجلة لإصدار أحكام؟ وإذا لم تكن هذه الهيئة غير المكلفة بالتحقيق في موضع يتيح لها "منح صوت" لضحايا العنف الجنسي قبل التحقق أولاً على الأقل من وقوع ضحايا من قبل هيئة تحقيق رسمية، فمن الصعب حينها أن نرى الغاية من

هذه البعثة. وليس الأمر وكأن إسرائيل لم تكن قد قدمت أفضل حجة لديها بهذا الشأن مرات متتالية و تلقت وسائل الإعلام الخارجية التي أبدى غالبيتها العظمى تعاطفاً شديداً مع إسرائيل.

6. وبهذا الخصوص، لا يسع المرء إلا أن يتعجب لم أرسلت إسرائيل "دعوة" إلى براميل باتن في المقام الأول، ولم كانت بعثة باتن قد "استفادت من التعاون الكامل لحكومة إسرائيل"، فهذا أمر غير مسبوق، ويحدث لأول مرة على الإطلاق. ففي الماضي وفي الحالة الحالية ظلت إسرائيل باستمرار ترفض رفضاً مطلقاً التعاون مع التحقيقات الرسمية التي تجريها الأمم المتحدة. فإذا كانت الأدلة التي جمعتها إسرائيل مقنعة بشدة—استنتجت بعثة باتن أن النساء الرهينات تعرضن بصفة شبيهة مؤكدة للاغتصاب—فما الذي تخشاه من إجراء تحقيق رسمي للأمم المتحدة يقوم به خبراء مؤهلون؟ أما الرد الجاهز دائماً فهو: الأمم المتحدة متحيزة ضد إسرائيل. إلا أن بعثة باتن نفسها كانت مكلفة من الأمم المتحدة. وإذا كانت إسرائيل قد دعت بعثة باتن التابعة للأمم المتحدة، ولكنها منعت بحزم دخول مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة التحقيق الدولية، فلا بد أن هناك سبباً. وللأسف لم تتحرر باتن أبداً هذا السؤال المحير—ناهيك عن الإجابة عنه.

ثانياً-

الأدلة

7. زارت بعثة باتن إسرائيل لفترة تزيد قليلاً عن أسبوعين، والتقت مع عدة وزراء، ووكالات استخباراتية، ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى؛ وزارت "بدعم من السلطات الإسرائيلية" مواقع هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ واستعرضت أدلة من صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو تم اختيار غالبيتها العظمى من الحكومة الإسرائيلية أو أدلة متوفرة من مصادر مفتوحة؛ وقابلت ناجين ناجيات من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، ورهائن أفرج عنهم وعنهن، ومسعفين. وبعبارة أخرى، كانت الزيارة من جهة أولى تحت سيطرة إسرائيلية تامة، ومن الجهة المقابلة جولة من نوع جولات "أصدقاء الاتحاد السوفييتي" التي كانت تجري في أيام ستالين وجولات "أصدقاء جمهورية الصين الشعبية" في عهد ماو تسي تونغ. وإذا كان ثمة أي معارضة، ولو خافتة، "للسرد" الرسمي صادفته البعثة في لقاءاتها مع الإسرائيليين الذين حاورتهم، وإذا كانت البعثة قد صادفت بصفة عرضية نتائج لا يمكن التوفيق بينها وأثارت حفيظة محاورها الإسرائيليين—فلم يأت التقرير على ذكرها أبداً. وبعبارة أخرى، إذا كانت البعثة لم تصرح بأي تساؤلات بشأن "السرد" الإسرائيلي الحالي، ناهيك عن تفويضه، فليس من الغريب أبداً أن الأمور سارت على ما يرام بين الطرفين.

8. يصرح التقرير بأن "السلطات الوطنية واجهت تحديات عديدة في جمع الأدلة وإجراء تحقيقاتها". وبالتالي، يُفاد بأن إسرائيل امتلكت قدراً "محدوداً جداً من الأدلة" التي بوسعها توفيره، في حين أن "العدد الكبير من الأجساد التي تعرضت لأضرار من حروق مدمرة ... جعلت تحديد جرائم العنف الجنسي المحتملة أمراً مستحيلاً". إضافة إلى ذلك، التقت البعثة مع "عدد قليل" فقط "من الناجيات و/أو الشهود ... ممن وفروا معلومات حول حالات العنف الجنسي". إلا أن الأدلة التي تراوحت بين "محدودة جداً" و "قليلة" إلى "مستحيل [الحصول عليها]" لم تردع البعثة غير المكلفة بالتحقيق من التوصل إلى تمييز قانوني دقيق، وطبعاً "نتائج وقائعية".

9. يصرح التقرير أيضاً بأنه "بينما تمكن فريق البعثة من الالتقاء ببعض الرهائن الذين أفرج عنهم/عنهن، وكذلك مع بعض الناجين من الاعتداءات والشهود عليها، إلا أنه لم يلتق مع أي ضحية-ناجية من **عنف جنسي جرى في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر رغم الجهود المستمرة لتشجيعهن على التقدم [للإدلاء بإفادات] (التوكيد مضاف)**. أليس أمراً يدفع للتساؤل أنه بعد مرور ثلاثة أشهر على الهجوم، لم تتقدم أي من ضحايا العنف الجنسي المنهجي—الذي زعمته الحكومة الإسرائيلية وصحيفة 'نيويورك تايمز'—الواسع الانتشار والمنهجي في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لتقديم إفادة أمام البعثة؟ ولا حتى ضحية واحدة. وسعى التقرير إلى حجب هذه الثغرة الصارخة من خلال الإشارة إلى "نقص الثقة من قبل الضحايا" بالأمم المتحدة. ولكن في الحالة الراهنة، كانت الحكومة الإسرائيلية نفسها قد نسقت زيارة بعثة الأمم المتحدة. ومن الصعب أن نفهم أن بلداً يُشاد به على تضافره القلبي في مواجهة الخطر الخارجي، كما يُحتفى به—وهذا ليس مصادفة—لثقافته بالصراحة الجنسية المتحررة، لم يكن فيه ضحية واحدة، ليس فقط من ضحايا الاعتصاب بل العنف الجنسي من أي نوع، مستعدة، أو يمكن أقناعها، للتقدم بإفادة أمام بعثة تجري بمباركة الحكومة في مثل هذه اللحظة الحرجة في تاريخ البلد.

ثالثاً- النتائج

10. استنتجت بعثة ماتن التي لم تكن "تحقيقية بطبيعتها" بأن "هناك أسساً معقولة للاعتقاد" بأن عنفاً جنسياً "بما في ذلك الاغتصاب والاعتصاب الجماعي" حدث. ويسند التقرير نتائجه إلى ثلاثة أدلة:

- "تم العثور على أجساد عارية تماماً أو جزئياً من الخصر فما دون—غالباً نساء—وأيديها مقيدة، ومصابة بعدة طلقات، عادة في الرأس ... ورغم أن هذا الدليل ظرفي، إلا أن هذا النمط من تعرية الضحايا وتقييد أيديهن قد يشير إلى بعض أشكال العنف الجنسي". قد يشير إلى ذلك بالفعل؛ ولكنه قد لا يشير أيضاً. فقد سلّمت البعثة نفسها—وإن كانت قد دفنت ذلك في آخر التقرير—بأنه "بناءً على تقييم الطب الشرعي للصور ومقاطع الفيديو المتوفرة، لم يتم تحديد أي مؤشرات ملموسة على حدوث اغتصاب"، و "لم يتم العثور في المصادر المفتوحة على أي دليل رقمي يصور تحديداً أفعال عنف جنسي"، و "لم يُتَح تحديد نمط ملموس لتشويه الأعضاء التناسلية". يتطلب الأمر وقتاً لاستيعاب حجم هذا الاعتراف. فلننظر أيضاً في هذا التفصيل: "فريق البعثة ... استعرض أكثر من 5,000 صورة، وحوالي 50 ساعة و عدة ملفات صوتية لمقاطع فيديو للهجمات، والتي وفرتها جزئياً وكالات حكومية متنوعة وعبر استعراض مستقل لمصادر مفتوحة على شبكة الإنترنت، لتحديد حالات وإشارات محتملة لحدوث عنف جنسي مرتبط بالزناح. وشمل محتوى هذه المواد وقائع الهجمات الفعلية وتبعاتها المباشرة، والنقطة عبر كاميرات مثبتة على أجساد المقاتلين وسياراتهم، وعبر هواتف خلوية فردية، وكاميرات مراقبة بدارات مغلقة، وكاميرات لمراقبة حركة سير المركبات". لقد عاينت البعثة 5,000 صورة و 50 ساعة من مقاطع الفيديو، ومن كل زاوية يمكن تصويرها ومن كل جهاز إلكتروني يمكن تصويره—ومع ذلك لم تتمكن البعثة من عزل صورة واحدة تُظهر عنفاً جنسياً، رغم الزعم بأن اغتصاباً جماعياً، وليس أقل من ذلك، قد جرى في مكان مفتوح. ولو كان التقرير قد قُدم ورُوج على نحو ملائم، لكان عنوانه: "7 تشرين الأول/أكتوبر: لا دليل مادياً على حدوث اغتصاب".

- "استناداً إلى فحص المعلومات المتوفرة، بما في ذلك تصريحات موثوقة أدلى بها شهود عيان، ثمة أسس معقولة للاعتقاد بأن عدة حالات اغتصاب، بما في ذلك اغتصاب جماعي، جرت في موقع مهرجان نونا [الموسيقى] وفي محيطه. وتم الحصول على معلومات موثوقة بخصوص عدة حالات تعرضت فيها الضحايا للاغتصاب ومن ثم القتل". (يشير التقرير أيضاً إشارة سريعة إلى مزاعم بحدوث اغتصاب لجثث ودون أن يصدر حكماً بشأنها). ولا يحدد التقرير عدد الشهود الموثوقين الذين جرت مقابلتهم. والأمر الحاسم أيضاً أن التقرير لا يحدد حتى عدداً تقريباً لحالات العنف الجنسي التي يزعم بأنها جرت: فكلمة "متعددة" [الإنجليزية] يمكن أن تشير إلى "أكثر من مرة واحدة" أو "عدد كبير" (حسب قاموس ويبستر الجامعي، الطبعة الخامسة). ومن المؤكد أن هناك فرقاً فيما لو كانت بعثة باتن تشير إلى عدد 2 أو 20 أو 200 أو 2,000 من حالات "الاغتصاب و/أو الاغتصاب الجماعي". لماذا إذاً هذا الغموض الذي يدل على الإهمال—بل على انعدام المسؤولية المهنية؟

- "ثمة أسس معقولة للاعتقاد بأن عنفاً جنسياً حدث على طريق 232 وفي محيطه. وثمة معلومات موثوقة تستند إلى إفادات شهود تؤكد بعضها بعضاً بخصوص حالة تتضمن اغتصاب امرأتين".

- "ثمة أسس معقولة للاعتقاد بأن عنفاً جنسياً قد حدث في كيبوتس ريعيم، بما في ذلك اغتصاب. وهذا يشمل اغتصاب امرأة خارج ملجأ للاختباء من القصف موجود في مدخل كيبوتس ريعيم، وقد تم التحقق من ذلك بإفادات شهود ومواد رقمية".

وفي المحصلة، استندت بعثة باتن التحقيقية غير التحقيقية إلى عدد غير محدد من الشهود "الموثوقين"، ووجدت "أسساً معقولة" للاستنتاج أو "التحقق" بأن "عدة"—والتي قد تعني، بقدر ما نعلم، اثنتين—حالات اغتصاب وقعت في المهرجان الموسيقي وثلاثة حالات اغتصاب جرت على طريق وفي كيبوتس. اثنان زائد ثلاثة يساوي خمسة. وهذا أمر مروع بلا شك، ولكنه بعيد كل البعد عن مزاعم إسرائيل وأبواقها الإعلامية بأن حماس نفذت عمليات اغتصاب "منهجية" و "واسعة النطاق" كـ "سلاح" في الحرب.

11. يذهب التقرير إلى التصريح بأن "فريق البعثة حدد أن ما لا يقل عن اثنين من مزاعم العنف الجنسي [في كيبوتس بنيري] التي تم الإبلاغ عنها سابقاً لا أساس لها، وذلك بسبب إما معلومات جديدة تنفي السابقة أو بسبب تضارب في المعلومات التي تم جمعها". كما يشير التقرير إلى حالات عنف جنسي مزعومة في أماكن أخرى "لم يكن بالإمكان التحقق منها". ولا يصرح التقرير ما إذا كانت إسرائيل قد سحبت علناً مزاعم العنف الجنسي التي سلّمت إسرائيل نفسها حالياً في أوساط خاصة بأنها مزاعم كاذبة. وبالتأكيد فإن هذه المعلومة ستكون حاسمة الأهمية في تقييم المزاعم الأخرى التي نشرتها إسرائيل والتي "لم يكن من الممكن التحقق منها". وفي الواقع، لم تسحب الحكومة الإسرائيلية علناً جميع مزاعمها "التي لا أساس لها". ومما يثير العجب أيضاً لماذا توخّت البعثة اللطف في وصفها للمزاعم الكاذبة بشأن العنف الجنسي بأنها أخطاء بريئة ارتكبتها إسرائيليون، ولم تفكر بإمكانية ممارسة تضليل محسوب، وهو ما انكشف لاحقاً. فهل كانت القصص المرعبة بشأن "الأطفال الصغار المقطوعي الرؤوس" خطأ حسابياً أيضاً؟

12. يصرح التقرير بأنه "بناء على إفادات مباشرة لرهينات أفرج عنهن، تلقى فريق البعثة معلومات واضحة ومقنعة بأن عنفاً جنسياً، بما في ذلك الاعتصاب، والتعذيب الجنسي، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة حدثت لبعض النساء والأطفال أثناء الوقت الذي أمضوه في الاحتجاز، وأن ثمة أسساً معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمراً". ومن بين جميع النتائج التي توصلت إليها هذه الهيئة التحقيقية غير التحقيقية، فإن هذا الزعم هو أخطرهما، فما هو تحت الرهان كبير جداً: إذ يوفر ذريعة معقولة لإسرائيل لتواصل هجومها بالحاح حتى في الوقت الذي يجوع فيه أطفال غزة—فالنساء والأطفال الإسرائيليون المحتجزون ما زالوا يتعرضون للاغتصاب والتعذيب الجنسي! مع ذلك، يُصدر التقرير هذه التهمة بشكل لا لبس فيه ويوثقها كلها في جملة واحدة فقط. وفي حين تتجاوز "المعلومات الواضحة والمقنعة" أعلى عتبات المصادقية، لا تكشف البعثة عن الدليل الذي استندت إليه في هذه النتيجة الحاسمة. ويصرح التقرير بأنها "تستند إلى إفادات مباشرة من الرهينات المفرج عنهم"، بيد أن هذه الصياغة تخفي ما إذا كانت البعثة قد التقت معهم بالفعل أم لا، ويُترك لتخيل القارئ أن يعرف سبب اعتبار هذه "الإفادات المباشرة" بحد ذاتها، أو ما إذا كان يُمكن اعتبارها، بأنها تحسم هذه المسألة. فإذا كانت ضحايا الاغتصاب اللاتي احتجزن لمدة أشهر قد التقين فعلاً مع البعثة، فسيكون من المحير لماذا لم تتقدم أية واحدة من ضحايا الاغتصاب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر اللاتي لم يؤخذن رهائن لتقدم إفادة بهذا الشأن. ويؤكد التقرير أن "بعض" النساء الرهينات تعرضن للاغتصاب؛ ولكن ما الذي منع البعثة من تحديد عددهن؟ وتزعم البعثة بوجود "أسس معقولة للاعتقاد" بأن ممارسات الاغتصاب والتعذيب الجنسي مستمرة؛ ولكن كيف يمكن معرفة ذلك؟ فإذا كانت إسرائيل تمتلك أي دليل بأن النساء الرهينات اللاتي ما زلن محتجزات يتعرضن للاغتصاب، فلا شك أنها كانت ستشره على نطاق واسع. يبدو أن بعثة باتن غير التحقيقية ليست تحقيقية فقط، بل تستكشف الغيب أيضاً. ويزداد الأمر غرابة أكثر وأكثر. لقد أنكرت حركة حماس وبحس من السخط تهمة ارتكاب الاغتصاب، بينما أدت هذه التهمة دوراً بارزاً في شيطنة حماس. فإذا كانت الرهينات اللاتي أفرج عنهن قد اغتصبن أو أن بوسعهن تقديم إفادات شخصية بشأن التصرفات الجنسية الوحشية لحماس، فلماذا لم تقم حماس ببساطة بقتلهن بدلاً من الإفراج عنهن: فمن كان سيعلم بما حدث لهن؟ وتصرح البعثة بأنها التزمت بالنهج "الذي محوره الضحايا/ الناجيات". ويبدو أن هذا النهج يتطلب من المرء أن يعلّق تماماً أي قدرات نقدية يمتلكها.

13. تصرح بعثة باتن أنها "لم تتمكن من التحقق من انتشار" العنف الجنسي "أثناء هجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر وما تلاها"، وأن "إجراء تقييم شامل ... سيتطلب إجراء تحقيق كامل الأركان من قبل هيئات مختصة تتمتع بقدرات وفترة كافية". لكن والحق يقال: إذا لم تكن البعثة هيئة تحقيق "مختصة"، فإنها "لم تتمكن من التحقق" من أي شيء. علاوة على ذلك، ما من شك أن البعثة منحت مصادقية "السردي" الإسرائيلي الرسمي بأن العنف الجنسي كان واسع الانتشار، وذلك من خلال الغموض الذي اعتمده بخصوص الأعداد وإشارتها المتكررة إلى أدلة "ظرفية" قد "تكون ذات دلالة" وزعمها بأنها "لم تتمكن من التحقق".

رابعاً-

ملاحظات ختامية

14. سلّم التقرير بأن "المعلومات التي جمعها فريق البعثة كانت وإلى حد كبير واردة من مؤسسات وطنية إسرائيلية"، بينما لا تحمل نتائج التقرير سوى أقل حد ممكن من الوزن إذ أن "الغرض من البعثة ليس التحقيق كما أنها ليست تحقيقية بطبيعتها". أما الأغراض الوحيدة التي يمكن إدراكها لبعثة باتن السقيمة فيمكن اختزالها في، أولاً التصرف كمنيع ووسيلة وواسطة وناقل

"للأدلة" الإسرائيلية التي ظلت تُنشر منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وثانياً إسباغ موافقة الأمم المتحدة الموثوقة على هذه "الأدلة". لقد بدأ التحليل المعروض هنا بأحجية، فما هي بعثة باتن؟ ويمكننا الإجابة بصفة أولية عن هذا السؤال. فالبعثة ليست هيئة تحقيقية ولا شبه تحقيقية. بل على العكس، هي مسرحية أخرجها الجهاز البيروقراطي للأمم المتحدة لاسترضاء إسرائيل وداعميها الأقوياء في واشنطن العاصمة. أما كيف ولماذا أدت السيدة باتن دور النجومية في هذه المسرحية فأمر ذو أهمية ثانوية.

15. كانت بعثة باتن قد "استفادت من التعاون الكامل من حكومة إسرائيل". مع ذلك لم تتمكن من العثور على ضحية واحدة للعنف الجنسي أو دليل مباشر واحد سواء أكان دليلاً مادياً أم رقمياً بشأن حدوث عنف جنسي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. بالتالي يصعب تصديق أن عنفاً جنسياً متفشياً قد حدث في ذلك اليوم. أما الزعم بأن حماس قد استخدمت الاغتصاب كسلاح في الحرب فيمكننا بكل أمان أن نطرحه في مكب النفايات نفسه الذي أودعنا فيه الزعم الذي انكشف زيفه بأن حماس أنشأت مركزاً هائلاً للتحكم والسيطرة تحت مستشفى الشفاء.

16. يصف التقرير "ثلاث موجات تراكمية من الهجمات" من غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر: الأولى شنتها "قوات النخبة في حماس"، والثانية شنتها "منظمات شبه عسكرية" متنوعة "انضمت إلى العملية الجارية"؛ والأخيرة شنتها "أفراد مسلحون وآخرون غير مسلحين" من العامة غير المرتبطين بأي منظمة. ويصرح التقرير أيضاً أنه "لم يجمع معلومات و/أو يخرج بنتائج بشأن عزو الانتهاكات المزعومة إلى جماعات مسلحة محددة". إن الأدلة المتوفرة تتسق تماماً مع الافتراض بأنه إذا حدثت حالات اغتصاب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر—وعلى الأرجح أن ثمة حالات حدثت بالفعل—فهي حالات معزولة ارتكبت بالأساس من قبل حثالة القوم في غزة وزعران ممن دخلوا إسرائيل في الموجة الثالثة. إن الرأي المدروس لكاتب هذه السطور—مع الاعتراف بأنه رأي ذو طبيعيات تكهنية بيد أنه مستند إلى تفاصيل معروفة عن هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وطريقة تنفيذه، ونزعات منفيذه—هو أن هذا الافتراض هو الأقرب إلى المعقولة.

[الاقتراسات الواردة في هذه المقالة مأخوذة من الملخص التنفيذي لتقرير بعثة باتن ومن متن التقرير.]